بين التشجيع المفقود والتسيُّب اللامحدود

■ علي محمد مرغم.

■ نشوان اليريمي.

■ محمد المتوكل.

دون للحوار مع المدارس الأهلية للحفاظ على مستوى منخفض للرسوم

هو أن المسيء منها يعامل كالمصيب والمجتهد مثله مثل غير المجتهد.

وهذا في اعتقادي يدفع بالبعض في المدارس الأهلية الى التراخي عن مسؤوليته التربوية وعدم الاهتمام بمعايير وجودة التعليم وهو ما نشهده اليوم في ظاهرة الشقق السكنية التي تتحول الى مدارس بما يدفعنا للاستغراب على حصولها على ترخيص عمل وهي مخالفة لكل المواصفات .. وحتى أن بعضها يقوم بتوظيف معلمين ليس لديهم أية خبرة ومن خريجي الثانوية العامة .. وبينما نحرص في هذه المدرسة ومدارس أخرى معدودة على انتقاء المعلمين الأكفاء من جميع النواحي ونتابع مستوى أدائهم من خلال التعاقد مع موجهين وخبراء أكفاء لتقييم نتائجهم بشكل متواصل دون الاعتماد على موجهي الوزارة الذين لأسباب وظروف تخصهم لا نرى منهم إلا كزائر .. كما نوفر لطلابنا الساحات وقاعات الأنشطة وكل المستلزمات والوسائل التعليمية مع الحرص على الجوانب الاجتماعية والنفسية والتثقيفية .. بعد كل هذا لا نجد أية بوادر من قبل الأجهزة المختصة للمحاسبة والتقييم وأن تقول للمصيب أصبت وللمخطئ أخطأت.

وفي اعتقادي أن في هذه الظاهرة من التسيب عدم انصاف وإجحاف كبير بحق المدارس الأهلية المتميزة وكذلك بالنسبة لرب الأسرة الذي يلحق أبناءه بتلك النوعية الهابطة من المدارس ويدفع المال لأجل حصولهم على العلم والمعرفة والخدمة التربوية المتميزة ثم لا يحصلون على ما يطمحون إليه.

رسوم قانونية

الاستاذ علي محمد مرغم مدير منطقة شعوب التعليمية بأمانة العاصمة الذي نقلنا إليه حصيلة التساؤلات والقضايا المطروحة حول مشكلات المدارس الأهلية وشكاوى إداراتها أشار في مفتتح حديثه الى اهمية الخطوة التي تمت مؤخرا بانتقال مسؤولية الإشراف المباشر على المدارس الأهلية من نطاق مكاتب التربية الى المناطق التعليمية بالمديريات وضمن صلاحيات السلطة المحلية بأمانة العاصمة .. وقال:

إن المهام المناطة بالمناطق التعليمية في ما يخص المدارس الأهلية تشمل كل أعمال التوجيه والرقابة وذلك حسب ما نصت عليه اللائحة الخاصة بالتعليم الأهلي، وهي اللائحة التي تضمنت الضوابط الكفيلة بتصحيح أوضاع الكثير من المدارس الأهلية التي لم تلتزم بشروط الترخيص المنصوص عليها باللائحة وفي مقدمتها توفير البناء المدرسي بمواصفاته المتعارف عليها هندسيا وكذا بالنسبة للساحة وقاعات النشاط ومساحة الفصل الدراسي.

وايضا من ناحية توفير الكادر التعليمي المؤهل من خريجي الجامعة.

ومن خلال الضوابط التي وردت في اللائحة سنتمكن بإذن الله من الحد من الاختلالات التي رافقت عمل الكثير من تلك المدارس في الفترة الماضية .. ولن يتم تجديد أي ترخيص لمدرسة أهلية إلا طبقاً لمواد اللائحة أما في حال وقوع مخالفة من أي نوع بعد الحصول على الترخيص أو تجديده فهناك عقوبات صارمة تضمنتها اللائحة وبحيث لا يتم تكرار هذه المخالفة.

تخفيف العبء

وحول الشكاوى من تعامل بعض الجهات المختصة مع المدارس الأهلية ومن زاوية أنها شركات تجارية دون اعتبار لرسالتها التربوية ودورها في التخفيف عن كاهل الدولة وسحب جزء من الضغط الواقع على المدارس الحكومية .. يقول الأخ علي مرغم:

نتفق جميعا على ان المدارس الأهلية هي بالفعل تخفف عن كاهل الدولة جزءا كبيرا من هذا العبء وخصوصا في نطاق التعليم الأساسي.

أما من جهة الشكوى حول طبيعة التعامل مع المدارس الأهلية وجباية رسوم منها لصالح المجالس المحلية فهي مردود عليها .. فنحن جميعا نحتكم الى قوانين ولوائح محددة وسارية على الجميع لتنظيم العلاقة بين السلطة المحلية ومختلف الجهات الرسمية وغير الرسمية .. ونحن لا نفرض أية رسوم أخرى خارج نطاق القانون المحدد.

ويفند الأخ مرغم الرسوم التي يتم جبايتها من المدارس الأهلية لصالح المجالس المحلية وتشكل مصدرا لشكوى العديد من هذه المدارس فيقول:

بطبيعة الحال هذه المدارس الأهلية هي كغيرها ملزمة قانونيا بدفع الرسوم السيادية من ضرئب وتورد لخزينة الدولة.

أما بالنسبة لرسوم التسجيل التي تبلغ ٢٠٠ ريال عن كل طالب فهي مقرة من قبل المجالس المحلية وهي تورد لحسابها بسندات رسمية .. أما بالنسبة لرسوم تعميد الشهادات فيتم تحصيلها في نهاية كل عام دراسي عن جميع الطلبة في المدارس الأهلية وهي كذلك تؤخذ بسندات رسمية كما هو معمول به في السابق ولم يصلنا حتى الآن أي تعميم أو توجيه بإلغاء أي من هذه الرسوم.

وفي اعتقادي أن هذه الرسوم لا تشكل حملا ثقيلا نظرا لكونها رسوماً رمزية ولا تؤثر ولا تبيح بأي شكل أن يقوم أصحاب المدارس باستغلالها للشكوى وتحصيل أعباء جديدة على الملتحقين بمدارسهم .. أما بالنسبة لدعم المدارس الأهلية بالكتاب المدرسي فإن الحصول على الكتاب يتم مركزيا عبر الوزارة وذلك برسوم رمزية ايضا لا تتجاوز المائتي ريال.

دور الوزارة

بالكثير من التساؤلات حول أوضاع التعليم في المدارس الأهلية في بلادنا وما هي نظرة الأجهزة المختصة الى هذه الأوضاع وتاثيرها على الدور الذي يفترض أن تقوم به هذه المدارس التقينا الأخ الاستاذ محمد مداعس مدير عام التعليم الأهلي بوزارة التربية والتعليم الذي عبر عن قناعة الحكومة ممثلة في وزارة التربية والتعليم بأهمية الدور الذي يفترض أن تقوم به المدارس الأهلية في بلادنا خاصة وانها يعول عليها في استيعاب جزء من العبء الذي يقع على كاهل الدولة في المدارس الحكومية .. مؤكدا أن هذه المدارس حتى الآن لا تزال غير قادرة على استيعاب كل من هم في سن التعليم والتغطية الحالية تتراوح بين ٦٥-٧٠٪ للاحتياجات التعليمية في أمانة العاصمة .. وذلك نتيجة الكثافة السكانية المتزايدة.

ولذلك : يقول الاستاذ محمد مداعس: اتجهت الدولة والحكومة في بلادنا الى تشجيع إسهامات المجتمع في العملية التعليمة .. وتم إصدار قانون التعليم الأهلي الذي ينص على ضرورة تقديم الدعم المادي والمعنوي للمدارس الأهلية .. وبما يمكنها من أداء دورها التربوي وتحقيق الأهداف المرجوة من ورائها المتمثلة في تخفيف جزء من الضغط العددي على المدارس الحكومية واستيعاب المزيد من الأيدي العاملة وكذا الارتقاء بالأداء التعليمي .. فعندما تقل أعداد الطلاب في المدارس الحكومية سيضمن ذلك بلوغ الأهداف التربوية وتوفير الاهتمام من المعلم للتلاميذ .. وإضافة الى ذلك فإن تكلفة تعليم الطالب الواحد في المدارس الحكومية هي في المتوسط «١٥» ألف ريال وهي تكلفة باهظة بالنسبة لإمكانات بلادنا.

ممارسات سلبية

وحول الأوضاع الخاصة بالكوادر التربوية في المدارس الأهلية ودور الوزارة في المتابعة والإشراف على عملية التوظيف في هذه المدارس يقول الأستاذ محمد مداعس: الحقيقة اننا وللأسف الشديد نلمس ممارسات سلبية في بعض المدارس الأهلية تجاه الكادر التربوي حيث يعطى المدرسون والمدرسات مرتبات ضئيلة للغاية فيما يتم تشغيل بعضهم الآخر بدون عقود عمل واستغلال جهودهم لأشهر بدون مستحقات.. رغم أنه من المفترض أن لا يتم التعاقد مع المدرسين إلا عبر الوزارة، لكن وكما قلت لك أن المسالة بحاجة إلى ضمير من القائمين على تلك المدارس لإيجاد الأفضل من أجل ابنائنا الطلبة.. وليس البحث عن الأرخص كما هو حاصل في بعض المدارس.. من جهة أخرى نحن نحث إدارات المدارس الأهلية على العمل معنا وسنتعاون معهم لإيجاد دورات تدريبية لرفع مستوى الكادر التربوي لديهم.. وهناك تجربة تستحق الإشارة والاقتداء على هذا الصعيد في محافظة تعز حيث تم تشكيل مجلس تربوي من مهامه إقامة دورات تدريبية لمعلمي المدارس الأهلية بالمحافظة وهي التجربة التي حققت نجاحا ملموسا ونتمنى الاقتداء بها من قبل مدارس أمانة العاصمة التي تضم ٧٠٪ من اجمالي المدارس الأهلية في بلادنا.

وقد سمعنا مؤخراً عن تشكيل نقابات للمدارس الأهلية بالعاصمة على مستوى كل مديرية وهي التي بدأت بمديرية شعوب.. ولا نمانع من التحاور مع أي كيان قانوني تشكله هذه المدارس وذلك بهدف المحافظة على مستوى رسوم منخفض تسهيلا لأبنائنا الطلبة وكذا للوصول إلى مستوى متميز من التعاون وفي إطار مصلحة تطوير العملية التعليمية بشكل عام.

الإدارة

وبالنسبة للإدارة المدرسية القائمة في هذه المدارس يقول الاستاذ/ محمد مداعس:

كما تحدد اللائحة المدرسية فإن الترخيص الذي يعطى لأي مدرسة أهلية يشمل ايضا مدير المدرسة والبناء المدرسي.. ولكن معظم المستثمرين يفضلون إدارة مدارسهم بأنفسهم أو تعيين من يثقون بهم ولذلك فنحن الآن بصدد إقامة ورشة عمل للأخوة في إدارات المدارس الأهلية بالعاصمة في كيفية الإشراف والإدارة المدرسية وشروط وآليات الترخيص للمدارس الأهلية..

اللائحة المدرسية

ويتحدث الاستاذ محمد مداعس عن مزايا اللائحة المدرسية الملحقة بقانون التعليم الأهلي وما تردد حول اعتراض المدارس الأهلية على بعض موادها فيقول:

صدرت مؤخرا اللائحة المدرسية لجزء من قانون التعليم لتنظيم العديد من المسائل التنفيذية المتعلقة بمنشآت التعليم الأهلي.. وهي تتضمن العديد من المميزات التي تستلهم روح القانون لتشجيع اسهامات المجتمع في مجال التعليم.. وهي المزايا التي أشرت إلى عدد منها في سياق إجاباتي السابقة.. ولكني أحب الإشارة هنا إلى أنه وبحسب هذه اللائحة فإن إصدار الترخيص ومهام المتابعة والإشراف والتوجيه التربوي والامتحانات وتحصيل الرسوم قد نقلت بموجب اللائحة إلى المناطق التعليمية التابعة للسلطة المحلية في المديريات والمحافظات.

كما تتضمن اللائحة عقوبات وغرامات بحق المخالفين لشروط الترخيص من المدارس الأهلية تصل إلى مائة ألف ريال.. ونأمل أيضا من خلال هذه اللائحة إنهاء ظاهرة الشقق السكنية التي تتحول إلى مدارس أهلية وهي تفتقد إلى أدنى شروط البناء المدرسي.. حيث تمنع اللائحة المدرسية الجديدة إصدار أي ترخيص للمدرسة الأهلية ما لم تكن مستوفية لشروط البناء المدرسي وتوفير الساحات وقاعات الانشطة الرياضية والثقافية وغيرها.

هذا بالإضافة إلى العديد من المزايا التي يضيق المجال بحصرها..

اعتراضات وحوار

وبالنسبة لاعتراضات المدارس الأهلية بشأن اللائحة المدرسية يقول الاستاذ محمد مداعس:الحقيقة ان المطالب التي وصلتنا من قبل الأخوة في المدارس الأهلية تتمحور حول موضوع الغرامات والعقوبات التي يعتبرونها باهظة.. إضافة إلى أنهم معترضون على مسالة تجديد الترخيص بشكل سنوي ويطلبون أن يكون التجديد كل خمس سنوات.. ونحن كما قلت سابقا لا نمانع من الحوار مع الأخوة المستثمرين والاستماع الى شكواهم ومحاولة معالجة أية مشكلة بطريقة موضوعية وبصورة قانونية.. فهدفنا في الاخير هو خدمة الوطن وتطوير العملية التعليمية وإزالة أية عوائق تعترض إسهامات المجتمع في هذا الجانب.

الدعم الممكن

ويرد الاستاذ محمد مداعس على شكاوى أصحاب المدارس الاهلية وأولياء أمور الطلبة الملتحقين بمعظم هذه المدارس جراء ارتفاع الرسوم فيقول: الحقيقة أننا نسعى جاهدين لتقديم الدعم الممكن للمدارس الأهلية ورغم أنه وكما يعلم الجميع بأن معظم الرسوم التي يتوجب على هذه المدارس دفعها هي مقرة بقوانين مصادق عليها من البرلمان كالضرائب مثلا ورسوم صندوق التدريب المهني والتأمينات وغيرها.. وبلا شك فإن هذه الرسوم تزيد من التكلفة والنفقات للمستثمرين وبالتالي تنعكس على ارتفاع الرسوم والمبالغ المالية التي يدفعها الطلاب وأولياء أمورهم..

وإزاء هذا الموضوع نسعى حاليا وكما تنص اللائحة التنفيذية لقانون التعليم الأهلي إلى وضع المدارس الأهلية وحتى القديمة منها في فئة قانون الاستثمار الذي يقدم تسهيلات ضريبية واسعة تشمل إعفاء أي مشروع استثماري من الرسوم لمدة سبع سنوات.. كما يتم التواصل حاليا مع التأمينات لتلافي ازدواجية وتكرار خصم رسوم التامين من الكوادر العاملين في المدارس الاهلية لكون أغلبيتهم يعملون أيضا في المدارس الحكومية وتخصم عليهم مستحقات التامين من مرتباتهم..

أما بالنسبة لرسوم تعميد الشهادات فهي مقرة من السلطة المحلية ومنذ فترة طويلة كان دفع هذه الرسوم اختيارياً، أي لمن يرغب في نقل ابنه إلى مدرسة اخرى حيث يقوم ولي أمر الطالب بتعميد شهادة الطالب في المنطقة التعليمية بعد دفع رسوم مقدارها ٣٠٠ ريال، ومؤخرا بعد انتقال العديد من صلاحيات إدارة التعليم الأهلي بالوزارة إلى الإدارات المختصة في المجالس المحلية فوجئنا ان هذه الرسوم -تعميد الشهادة- اصبحت مقررة سنويا على كل الطلاب بالمدارس الأهلية.. ونحن ندعو في جميع الأحوال إلى تحقيق روح القانون بتشجيع المدارس الأهلية..

ضوابط

ويختتم الأخ محمد مداعس بالقول: هناك شيء أحب الإشارة إليه بالنسبة للتعامل مع المدارس الأهلية.. حيث سعت الوزارة إلى التواصل مع الجهات المختصة في أمانة العاصمة والمجالس المحلية وذلك لوضع ضوابط لطريقة التعاطي مع المدارس الأهلية ومراعاة قدسية البناء المدرسي وتجنيب الطلاب الازعاج والمضايقات في حال وقعت مخالفة أو تاخر في تسديد الرسوم لأية جهة إيرادية.. وبحيث نقوم نحن في الوزارة بإلزام أي مخالفين او متاخرين من أصحاب هذه المدارس للوفاء بما عليهم لتلك الجهات.

تصوير/ ناجي السماوي

المناطق التعليمية: اللائحة المدرسية ستحد من الاختلالات وتنهي ظاهرة مدارس «الشقق»

الرسوم الحالية قانونية وتحصل بسندات لصالح الدولة والسلطة المحلية